

استراتيجية الطاقة الروسية 2035 في ظل جائحة كوفيد 19

-الأهداف والتحديات-

**The Russian Energy Strategy 2035 in the Light of Covid 19
- Goals and Challenges-**

مزيان مماس

جامعة الجزائر 3 (الجزائر)، meziane.mames@univ-alger.dz

تاريخ الاستلام: 2021/10/21

تاريخ القبول: 2021/11/03

تاريخ النشر: 2021/11/16

ملخص:

تعد روسيا من أكبر الدول المنتجة والمصدرة للطاقة في العالم إذ تتطلع بأهمية وثقل معتبرين على مستوى السوق الطاقوية الدولية مما مكنها من اكتساب مكانة ونفوذ دوليين جعلها ترتقي على أثرها لمصاف الدول الأكثر تأثيرا في ميزان القوى الدولي، ومن هذا المنطلق عمدت روسيا لصياغة استراتيجيات طاقوية متعددة بداية من العام 2003، ويتم تحديث تلك الاستراتيجيات كل خمس سنوات من طرف مجلس الدوما الروسي، انطلاقا من إدراك الرئيس بوتين لأهمية الطاقة كأداة جيوسياسية لتحقيق أهداف السياسة الخارجية الروسية، وعليه؛ تهدف هذه الدراسة إلى معالجة قدرة روسيا على تجسيد استراتيجيتها الطاقوية الثالثة لعام 2035 على أرض الواقع، في ظل المتغيرات الدولية الراهنة لاسيما الآثار السلبية التي تسببت فيها جائحة كوفيد-19 على سوق الطاقة الدولية وتبعات ذلك على الاقتصاد الروسي، كما تسلط الدراسة الضوء على الاداء الطاقوي الروسي خاصة ما تعلق بقدرة روسيا على التكيف مع تلك الآثار السلبية للجائحة عبر تحقيق اهدافها المرسومة في استراتيجيتها الطاقوية لعام 2035 .

كلمات مفتاحية: الاستراتيجية الطاقوية الروسية 2035، سلاح الطاقة، جائحة كوفيد19، الرهانات الطاقوية.

Abstract:

Russia is considered one of the biggest countries in the world that produce and export energy due to its considerable importance and weight on the local and international energy market that gave it international position and influence that ranked it in the list of the most influencing countries in the international power balance. On this basis, it has formulated various energy strategies starting from 2003. The strategies are updated each 5 years by Doma Council in Russia starting from Putin's recognition of the importance of energy as a geo-political tool in implementing the aims of the Russian external policy.

Therefore, this study aims at tackling the ability of Russia to implement its 3rd energy strategy in reality for 2035 especially in front the current international variables especially the negative effects of Covid- 19 on the international energy market and its repercussions on the Russian economy. Moreover, the study sheds light on the energy performance of Russia especially what concerns the Russian ability to adapt with those negative repercussions of the pandemic through achieving its underlined objectives in the energy strategy of 2035.

Keywords: Russia's energy strategy 2035; Russia; Energy; energy weapon Covid 19; Energy bets.

المؤلف المرسل: مزيان مماس

1. مقدمة :

تترجع روسيا الاتحادية على حجم احتياطي من النفط والغاز الطبيعي والفحم الحجري سمح لها بالسيطرة على حصة لا يستهان بها من السوق العالمية للطاقة، كما ان مساحتها المترامية الاطراف وموقعها الاستراتيجي الذي يربط بين قارتي أوروبا وآسيا، سمح لها بالسيطرة على جزء هام من شبكات نقل الطاقة من الدول المنتجة الى الدول المستهلكة، كما ان امتلاك روسيا لشركات الطاقة العملاقة وعلى رأسها "غاز بروم" الحكومية التي تسيطر على إنتاج ونقل وتصدير الغاز الطبيعي عبر أنابيب الغاز من روسيا وإلى دول جنوب شرق آسيا وأوروبا التي تتمركز فيها أكثر الدول استهلاكاً للطاقة.

ادراكا من صانع القرار الروسي للأهمية التي يكتسبها المتغير الاقتصادي مثله مثل المتغير العسكري خاصة امام تغير مفهوم القوة والأمن الذي أصبح ذو طابع متعدد الأبعاد، وعملا على تفادي سبب انهيار الاتحاد السوفيتي الذي ركز على المعطى العسكري دون اسناده بالقوة الاقتصادية اللازمة، يحاول النظام الروسي بسط نفوذه الاقليمي والدولي عبر استغلال سلاح الطاقة، حيث شهدت فترة حكم فلاديمير بوتين استحداث برامج واستراتيجيات وطنية مدروسة ومخططة على المدى البعيد تستهدف تعزيز الأمن القومي الروسي، ومن ضمن تلك الاستراتيجيات، استراتيجية الطاقة الروسية الاولى 2020 - ES في 2003، والاستراتيجية الثانية في 2030 - ES والاستراتيجية الطاقوية الثالثة في 2035 - ES، هذه الاخير التي تعتبر الاكثر اهمية حيث تستهدف ترسيخ روسيا كأحد اهم اللاعبين العالمين في مجال الطاقة فضلا عن تحقيق الامن القومي الروسي.

تسببت الازمة الصحية لجائحة كوفيد - 19 اثارا سلبية في الجانب الاقتصادي ، خاصة ما تعلق بالفوضى التي خلفتها على مستوى اسواق الطاقة العالمية، إذ عرفت اسعار النفط فيها انهيار غير مسبوق جراء التراجع الحاد في استهلاك الطاقة العالمية، نتيجة سياسة الاغلاق التي باشرتها اغلب دول العالم للحد من تفشي الوباء، وبدورها تأثرت السوق الطاقوية بشكل كبير جراء تردي اسعار الطاقة الامر الذي واجهته روسيا عبر تفعيل الاستراتيجية الثالثة لعام 2035 لتدارك العطب الذي مس السياسة الطاقوية الروسية والذي بات يهدد تحقيق أهداف روسيا الخارجية.

انطلاقا من التعريف بالمبادئ الأساسية التي تقوم عليها هذه الاستراتيجية، ومحاولة لمعرفة مدى قدرة روسيا على مواكبة تطورات سوق الطاقة الدولية في ضوء الانعكاسات السلبية لجائحة كوفيد - 19 وإظهار مدى تأثرها من جراء هذه الجائحة عبر استراتيجية الطاقة الروسية.

يمكن طرح الإشكالية التالية:

- كيف استطاعت روسيا عبر استراتيجيتها الطاقوية لعام 2035 التكيف مع انعكاسات ازمة

كوفيد "19" السلبية؟ وماهي اهم التحديات التي تواجهها؟

وتنطلق الدراسة من فرضية مفادها:

- كلما تميزت المبادئ والأسس التي تقوم عليها استراتيجية الطاقة الروسية بالمرونة كلما عزز ذلك من قدرتها على مواكبة مختلف الازمات وتأثيراتها التي تمس قطاع الطاقة العالمية، وهذا ما قد يفسر قدرة روسيا على تجاوز ازمة كوفيد - 19.

ومن هذا المنطلق ونظرا للأهمية التي يكتسيها موضوع استراتيجية الطاقة بالنسبة للسياسة الخارجية الروسية وسعيها من معرفة مدى تأثيرها بانتشار جائحة كوفيد - 19 وتقلبات اسواق الطاقة، اعتمدنا على المنهج الوصفي الذي يتلاءم مع طبيعة الموضوع، كما اعتمدنا على نظرية الدور لهولستي لربط العلاقة بين الدور الوطني وتصورات من جهة، والسلوك السياسي الخارجي للدولة من جهة أخرى، والتي يمكن اسقاطها على تصور "بوتين" لدور روسيا المؤثر في تحديد السياسة الطاقوية. وللوصول إلى الأهداف المسطرة تم تقسيم المقال إلى محورين اساسين:

المحور الاول: الاستراتيجيات الطاقوية الروسية منذ 2020.

المحور الثاني: اهداف وتحديات استراتيجية الطاقة الروسية 2035.

2. استراتيجيات الطاقة الروسية منذ 2020:

1.2 استراتيجية الطاقة الروسية الاولى 2020 - ES والثانية 2030 - ES:

في 28 أوت 2003 تمت المصادقة على أول استراتيجية طاقوية لروسيا والتي امتدت من 2003 الى غاية 2020، والتي استهدفت الوصول إلى الاستخدام الأكثر فعالية للموارد الطبيعية والإمكانات الموجودة في قطاع الطاقة وذلك بتحقيق نمو اقتصادي مستدام، حيث جاءت بالوثيقة أن لروسيا موارد طاقة معتبرة ومجمع وقود وطاقات قوي، يعد أساس التنمية الاقتصادية وأداة فعالة في السياسة الداخلية والخارجية على حد سواء، إذ اعتبرتها الوثيقة الأداة التي تمكن روسيا من أداء دور فعال في الأسواق العالمية للطاقة، وذلك انطلاقا من تنمية قدراتها الإنتاجية والخدماتية والتنافسية في الأسواق الدولية (Kuznetsova, 2015, p. 161).

وضعت هذه الوثيقة مجموعة من الأهداف الرئيسية لاستراتيجية الطاقة الروسية، على رأسها تحقيق الأمن القومي وذلك باعتبار أن امن الطاقة هو مكون أساسي من مكونات الأمن القومي لروسيا، إذ عرفت الوثيقة امن الطاقة بأنه تهيئة الظروف التي تضمن تأمين بلد ما ومواطنيه ومجتمعه ودولته واقتصاده من التهديدات التي تعترض إمدادات الوقود والطاقة، وهذه التهديدات تحددها عوامل خارجية ترتبط

بالعوامل الجيوسياسية والاقتصادية بالإضافة إلى الأزمات المفاجئة، إضافة إلى حالة وضع قطاع الطاقة في ذلك البلد (طويل و لخصر، 2019، الصفحات 507-508).

تمت المصادقة على الوثيقة الاستراتيجية الثانية للطاقة في 13 نوفمبر 2009 وذلك لغاية 2030، حيث حافظت على نفس أهداف الاستراتيجية الأولى، والتي سعت إلى تعظيم الاستفادة من الموارد الطاقوية المتوفرة لها قصد الحفاظ على النمو الاقتصادي وتعزيز مواقف الدولة على الصعيد الدولي، إضافة إلى تحديد لها لأولويات جديدة تكمن في تطوير صناعات قطاع الطاقة لترقيتها كيميا ونوعيا، وذلك قصد إعطاء

نفسها عناصر وصفات الريادة العالمية في مجال الطاقة. (Institute, 2010, p. 2)

في السياق ذاته، حافظت الوثيقة الاستراتيجية الثانية على نفس المعنى للأمن الطاقوي الذي قدمته الوثيقة الأولى، مع الإشارة إلى انه تم تحديد امن الطاقة وتوفيره من خلال ثلاث نقاط أساسية:

- كفاية الموارد: **Resource sufficiency** عبر حماية تدفق الإمكانات المادية لإمدادات

موارد الطاقة بدون انقطاع عن الاقتصاد الوطني والمجتمع.

- الوفرة الاقتصادية: **Economic availability** والتي تحدها ربحية هذه الإمدادات بأسعار

السوق المناسبة.

- القبول الايكولوجي والتكنولوجي: **Ecological and technological**

acceptability: فيحددان إمكانية استخراج وإنتاج الطاقة واستهلاك موارد الطاقة ضمن الحدود

التكنولوجية والايكولوجية الموجودة، والتي تحدها امن تسيير المنشآت الطاقوية في مختلف المراحل (IESSU, 2003).

2.2 الاستراتيجية الطاقوية الثالثة: ES-2035:

تعتبر الاستراتيجية الطاقوية الثالثة استراتيجية مشتركة بين الحكومة الروسية ممثلة في وزارة الطاقة وبين

مجموعة من القطاعات الاقتصادية، والتي استهدفت حوكمة قطاع الطاقة الروسي في السياق الداخلي،

اضافة الى مراعاة التأثيرات والعوامل الخارجية المختلفة التي من شأنها ان تؤثر على روسيا بوصفها نموذج

دولة مصدرة للطاقة، وذلك على خلفية الازمة السياسية والامنية مع اوكرانيا مطلع عام 2014، والتي على اثرها تعرضت روسيا لحملة من العقوبات الاقتصادية خاصة في مجال تصدير التكنولوجيا إليها، من طرف الدول الغربية على رأسها الاتحاد الاوروبي والولايات المتحدة، كما اخذت الاستراتيجية بعين الاعتبار الاتجاه العالمي لسعر الطاقة. (حميد، 2020، الصفحات 290-295).

تمت المصادقة على الوثيقة عن طريق المرسوم الرئاسي المؤرخ في 31 ديسمبر 2015، والتي بموجبها يتم تدعيم وتطوير دور مجمع الوقود والطاقة الروسية، ففضلا عن وظيفته السابقة التي تتضمن تنمية الاقتصاد الوطني وضمان التنمية المستدامة عبر عملية الاستخراج العقلاني لموارد الطاقة، تم اضافة دور التنمية عبر الابتكار في هذا المجال ليصبح له دور فعال في انعاش وتجديد الهياكل والمنشآت الطاقوية، اذ تظهر التوجهات الاساسية لهذه الاستراتيجية في تحقيق امن الطاقة، عبر كفاءة الطاقة والكفاءة الاقتصادية والتنمية المستدامة للطاقة (مجدوب، 2016، الصفحات 83-84).

دعما لنفس الجهود، اشارت الوثيقة الى التحديات الخارجية والداخلية التي تعترض قطاع الطاقة بداية

من:

- القدرة التنافسية المنخفضة للتنمية المحلية.
- تباطؤ التنمية الاقتصادية.
- تباطؤ كبير على طلب الوقود وتراجع النشاط الاستثماري في مجمع الوقود والطاقة.
- تدهور قاعدة الموارد من صناعات الوقود بسبب نضوب الرواسب القديمة وتعقد عملية تطوير الودائع الجديدة ورأس مالها المتزايد.
- التأخر التكنولوجي لبعض قطاعات الوقود ومجمع الطاقة على المستوى العالمي، والاعتماد الكبير لقطاع الطاقة الروسي على انواع معينة من المعدات والموارد والخدمات.
- تحديد منخفض لأصول الانتاج والبنية التحتية لمنشأة الطاقة
- الاعتماد الكبير على اسعار الطاقة العالمية التي تعرف تدهور.
- صعوبة اجتذاب قروض خارجية طويلة الأجل.

- ظهور مصدرين جدد ما خلف تنافس شديدا على اسواق الطاقة.
- تدهور حالة المنشآت القاعدية وتأخر تجديدها، نظرا لاعتمادها الشبه كلي في تجديدها وصيانتها على التكنولوجيات والخبرات الأجنبية، وهذا نتيجة الفجوة التكنولوجية الذي تعانيه الصناعات الطاقوية الروسية. (Massalanin, 2020, pp. 17-18).
- تحاول الاستراتيجية الطاقوية الثالثة 2035 تجاوز الصعوبات الخارجية والداخلية خاصة ما تعلق بالتأخر التكنولوجي وتبعية روسيا للغرب في هذا المجال، حيث تحاول الاستراتيجية استغلال المكانة الريادية لروسيا في مجال تزويد العالم بالطاقة خاصة الغاز، اذ احتلت روسيا المرتبة الاولى عالميا في مجال تصدير الغاز وذلك بقدرة 25.9 مليون طن سنة 2019 (حازم، 2021)، كما احتلت المرتبة الثالثة عالميا بقائمة الدول المنتجة لحام النفط وذلك بحصة 12.1% من الانتاج العالمي وبطاقة انتاج وصلت 11,5 مليون برميل يوميا (شريف، 2020).
- وتشير الاستراتيجية كذلك الى ان العالم في السنوات الاخيرة شهد تغيرا في الطلب على الموارد الطاقة (بعد انخفاض الطلب عليه في تلك المرحلة لاسيما بعد 2014 جراء الازمات الاقتصادية المتتالية)، وتفاقم المنافسة عليه حيث ظهرت ثلاثة ملامح أثرت في المرحلة الحالية للاقتصاد العالمي:
 - التنمية غير مستقرة وبطيئة نسبيا.
 - انتعاش اقتصادي غير متكافئ في مناطق مختلفة من العالم.
 - تفاقم التنافس الجيوسياسي وحتمية ظهور ازمات اقتصادية عالمية وإقليمية جديدة.
 - تسارع التطور التكنولوجي وبداية ثورة تكنولوجية جديدة للبلدان الرائدة عالميا.
 - تشديد السياسة المناخية الدولية بسبب الكوارث المتزايدة كعواقب عن تغير المناخ.
- عطفا عن ذلك، شهدت اسواق الطاقة العالمية تنامي مجموعة من المؤشرات الاقتصادية التي أثرت بشكل او بآخر على خريطة الطلب العالمي حول الطاقات التقليدية، ويمكن حصرها فيما يلي:
 - تزايد استخدام مصادر الطاقة المتجددة الغير كربونية وزيادة الطلب على الطاقات المتجددة.

- ظهور مصدريين جدد للطاقة ممثلة في بعض دول الخليج العربي، امريكا اللاتينية، أستراليا، اسيا الوسطى.

- تنويع الدول الاوربية من مصادر امداداتهم مع زيادة حصصهم من الطاقات المتجددة (Sergey, 2020, pp. 1-3).

- توازن الطلب الاستهلاكي الرئيسي للطاقة في دول منطقة اسيا وإفريقيا، ما يتيح فرص جديدة لروسيا ولجمع الوقود والطاقة، ولكن شرط اقامة استثمارات كبيرة لتطوير البنية التحتية المناسبة للنقل، نتيجة تنفيذ برنامج التكرير الحديث وخفض تكاليف النقل خلال توسعة انابيب نقل المنتجات البترولية في الشمال والجنوب.

- الاتجاهات التنافسية للمنتجات النفطية الروسية التي من المتوقع ان تزداد بسبب الزيادة في الجودة، اضافة الى الفائض الناتج عنه من طاقة التكرير في البلدان المنافسة في هذا السوق الاقليمي للبتروول ومن المتوقع تكثيف المنتجات. (محفوظ، 2017، الصفحات 50-77)

ونصت وثيقة الاستراتيجية الطاقوية الثالثة على افاق تصدير المواد الطاقوية الروسية، اذ سيتم التضيق حسب تقديراتها على تصدير الفحم الى الاسواق الاوربية بسبب ترايد القيود البيئية، على الرغم من الجودة العالية للفحم الروسي، حيث يمكن الحفاظ على الامدادات في المحيط الاطلسي او اعادة توجيهها لأسواق اخرى في منطقة الشرق الاوسط او في منطقة افريقيا عن طريق ازاحة المنافسين، اذ ستزداد امدادات الفحم في دول اسيا والمحيط الهادئ بما في ذلك الهند وماليزيا والفيتنام، حيث ان القدرة التنافسية للفحم الروسي لا تتم فقط عن طريق جودته، ولكن ايضا على رسوم التوصيل وأسعارها التنافسية بالمقارنة مع منتجات المنافسين (Alexander & Aleksei, 2019, pp. 95-102).

قامت وزارة الطاقة الروسية بإضافة تحديثات على وثيقة استراتيجية الطاقة **ES-2035** وتم تقديمها للحكومة بغية المصادقة عليها، وذلك قصد مراجعة مختلف الثغرات ومختلف التغيرات والتحولات الهيكلية والتكوينية في اسواق النفط والغاز العالمية، والتي فاقمت وبشكل كبير من المخاطر والشكوك حول التوقعات المستقبلية لسوق الطاقة العالمي، حيث كانت السياسات الحكومية الروسية من فترة 2015 الى

2018 قد اتخذت شكل التكيف التفاعلي القصير المدى، التي واكبت تطورات السوق بدلا من السلوك الاستراتيجي الاستباقي الذي كانت تتخذه بناء على الوثائق الاستراتيجية الطاقوية، ولقد تم اقرار وثيقة الاستراتيجية الروسية الطاقوية من طرف مجلس الدوما كقانون اتحادي حيث نص القانون على تحديث الوثيقة كل خمسة سنوات مع التمديد المقابل لإطارها الزمني (Yermakov & Vitaly, 2019, pp. 6-9)

3. اهداف وتحديات استراتيجية الطاقة الروسية لعام 2035

وضعت وثيقة الاستراتيجية الطاقوية الروسية مجموعة من الاهداف المرجو بلوغها في غضون 2035، واهمها على الاطلاق هو تحقيق الامن القومي والامن الطاقوي المرتبط بتأمين خطوط الامدادات من روسيا نحو الدول المستهلكة، حيث تواجهه هذه الاخيرة جملة من التحديات والعراقيل التي تحول دون تطبيقها على ارض الواقع بالشكل الذي يتم التخطيط له.

1.3 الاهداف الكبرى لاستراتيجية الطاقة الروسية لعام 2035:

حددت الاستراتيجية الطاقوية الروسية لعام 2035 مجموعة من الاهداف متوسطة المدى والتي تسعى روسيا لتحقيقها عبر مجموعة من الخطوات، اهمها:

- **توسيع تصدير الطاقة الى الاسواق الآسيوية:** تعد صادرات الطاقة الروسية الى دول اسيا(الصين الهند اليابان كوريا الجنوبية) منذ تبني الاستراتيجية الطاقوية الأولى **ES-2020** استجابة لرغبة هذه الدول لتأمين مصادر الامدادات وجزء من السياسة الجديدة لروسيا لتنويع وتوسيع أسواقها الطاقوية بعيدا عن اوروبا نظرا للشكوك التي تحوم هذه السوق رغم انه المفضل لروسيا وشركة غاز بروم بصفة خاصة ،ومع ذلك طرأت عدة عوامل مختلفة عملت على اخلال موازينها على غرار موضوع الغاز الصخري الأمريكي ،ومحاولة دول اوروبا من تقليل واردات الطاقة المتدفقة من روسيا والبحث عن موردين جدد ومطالبة هذه الدول من روسيا إعادة تعريف استراتيجيتها التعاقدية من حيث الحجم والسعر ،كما تميزت العلاقات الطاقوية بين الطرفين في العقد الأول من القرن 21 سوء فهم ونزاعات متزايدة على غرار

أوكرانيا وجورجيا على أثرها توقفت الامدادات الطاقوية الروسية في عدة مناسبات (Catherine.Locatelli, pp. 83-90).

من هذا المنطلق، أصبح لزاما على روسيا وشركاتها الطاقوية البحث على أسواق بديلة لأوروبا تتميز بالموثوقية وبعيدا عن التأثيرات الجيوسياسية المتراكمة، وهذا قصد استكمال تعزيز وترسيخ استراتيجيتها الطاقوية المرسومة من طرف الكرملين، وظهر ذلك جليا في سعي روسيا لتفعيل استراتيجيتها الطاقوية بغرض تعزيز امنها الطاقوي، والعمل على الحد من الاثار السلبية لجائحة كوفيد - 19 عبر محاولة روسيا تجاوز ا خيار الطلب في السوق الأوروبية، إذ عملت على التوجه نحو آسيا لتعويض النقص في الحاصل في الطلب، وتزامن ذلك مع عودة الطموحات الأوراسية الجديد الروسية التي نظر لها الخبير الروسي الكسندر دوغين في كتابه "النظرية السياسية الرابعة" وذلك بالتوجه نحو قوى جديدة ناشئة على غرار الهند، اليابان والصين.

بالرغم من الشك الذي يراود دوغين من العلاقات المتزايدة لهذه القوى الإقليمية الناشئة مع الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية، إلا أن نسج روسيا بدورها علاقات التعاون والتعاملات التجارية خاصة في مجال الطاقة مع هذه الدول سيسمح بكبح أي تحالف أو توسع للقوى المنافسة لها على هذا المجال (خشيب، 2018، الصفحات 97-121).

إن التوجه الروسي نحو الأسواق الآسيوية لم يكن محض صدفة حيث تمت دراسة هذا الخيار وتضمينه ضمن مبادئها الأساسية، إذ يعتبر احد أسس التي تقوم عليها الاستراتيجية الطاقوية ، وعمدت روسيا على تعويض نقص صادراتها الموجه إلى أوروبا بسبب جائحة كوفيد -19 وتراجع الاستهلاك وانخفاض الطلب على الطاقة، حيث بلغت صادرات روسيا من النفط إلى هذه الدول خلال شهر جانفي 2020 حوالي 1,8412 مليون برميل يوميا، وبعد ان عرفت تراجعا طفيفا في شهر فيفري من نفس السنة ب 1,1% وعاود مرة أخرى الصعود نتيجة الانتعاش الاقتصادي الذي عرفته الصين بعد نجاحها بالتحكم في انتشار الوباء فيها، مما ساهم في عودة الصادرات الطاقوية الروسية إلى نصابها.

تعتبر الصين المستورد الأكبر للنفط الخام عالميا باستهلاكها حوالي 10 ملايين برميل يوميا، ويقدر نصيبها بحوالي 70% من إجمالي صادرات النفط الروسي إلى السوق الآسيوية، حيث ينقل جزء منه عبر ميناء كوزمينو وفقا لتعاقدات فورية، في حين أن الكمية المتبقية تتجه إلى كوريا الجنوبية واليابان (دن مؤلف، 2020).

نجحت روسيا في خلق تنافس شديد بين الدول الآسيوية والدول الأوروبية لتأمين مصادر الغاز خاصة مع اقتراب مخزوناتاها الطاقوية من الحد الأدنى، وفي ظل مخاوف تذبذب الامدادات في فصل الشتاء تعمقت ازمة الطاقة الحالية مع زيادة الضغط على الطلب العالمي للطاقة، وتزامن ذلك مع شح الامدادات من الولايات المتحدة الامريكية بسبب غلق العديد من المصافي.

-التعاون مع منظمة الاوبك: رغم التنافس الكبير الموجود بين روسيا والسعودية حول اسواق وسياسات الطاقة، وإدراكا من صانع القرار الروسي لحجم الضرر الناتج من الازمة الصحية، عملت روسيا على التعاون مع دول منظمة أوبك في اطار ما اصطلح عليه بتحالف أوبك+، للحد من انهيار اسعار الطاقة نتيجة ظهور جائحة كوفيد -19 وذلك عبر تقليص الإنتاج قصد معالجة التهمة، رغم اعتراضها المبدئي على ذلك في مطلع مارس 2020، بسبب الخلافات السياسية مع السعودية، حيث انها حملت هذه الاخير مسؤولية تدني الاسعار عبر زيادة معروضها من النفط، كما انها رأت في تعميق خفض إمدادات النفط الخام بنحو 1,5 مليون برميل يوميا ما يجعل مجموع الخفض يصل الى 3,6 ملايين برميل يوميا، واعتبرته موسكو تنازلا لصالح المنتجين المنافسين لها مثل الولايات المتحدة الأمريكية التي زادت حصتها ب 4 ملايين برميل منذ 2016 ، وان ذلك قد يشكل خطوة نحو خسارة سوقها الأوروبية في ظل العقوبات الأمريكية التي سلطت على مشاريع شبكات نقل الغاز والنفط نحو اوربا (الغيطاني، 2020)

إن إدراك روسيا للخسائر الكبيرة التي بدأت بالتفاقم سرع بها العودة لإجراء مباحثات جديدة مع كبار المنتجين على غرار السعودية والولايات المتحدة الأمريكية، قصد تقريب وجهات النظر بشأن السبل

الممكنة لاستعادة توازن السوق، حيث اقر تحالف أوبك+ تخفيض إنتاج النفط بنحو 9,7 ملايين برميل يوميا وهو ما يعادل نحو ثلاثة أضعاف المستوى المقترح في مارس 2020 إلى نسبة 7.7 مليون برميل يوميا مع نهاية نفس العام، كما اتفقت على خفض نسبة 5,8 مليون برميل يوميا مع بداية سنة 2021 بغرض تحسين الطلب العالمي، فيما قرر كبار منتجي النفط تحمل الحصة الأكبر من التخفيضات، وانسجاما مع هذا؛ قامت كل من السعودية و روسيا معا بخفض إنتاجهما بنحو 5 ملايين برميل يوميا أي بقدر 2,5 مليون لكل طرف منهما ما يساوي 51,5% من إجمالي التخفيضات، وذلك من مستوى مرجعي للإنتاج بقدر نحو 11 مليون برميل، ومع زيادة تخفيض 50% من طرف المنتجين الآخرين مثل الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وغيرهم وصل إجمالي التخفيضات إلى حوالي 14,7 مليون برميل، وهو ما تخطى مقدار الانخفاض المتوقع من الطلب على الخام البالغ 14 مليون برميل يوميا، وكان هذا سببا مهما لاستعادة توازن السوق ومحاولة القضاء على التخمّة وتراكم المخزون العالمي من الخام.

شهدت أسعار النفط تحسنا على خلفية التعاون الروسي مع منظمة الاوبك +، حيث وصلت الاسعار إلى متوسط 30 دولار للبرميل بعد اسبوع من الاجتماع (الغيطاني، 2020)، كما حققت اعلى اسعارها منذ جانفي 2020 وذلك بعد وصوله الى حدود 81 دولار للبرميل في 5 اكتوبر 2021 بسبب تحسن النشاط الاقتصادي بعد ظهور اللقاح إضافة الى موجة البرد التي اجتاحت مناطق اوروبا والولايات المتحدة الامريكية ما عطل انتاج النفط في بعض منصات الانتاج غرب تكساس، اضافة الى اعلان افلاس بعض الشركات النفطية، ما ادخل الدول خاصة الاوروبية الآسيوية في منافسة حادة على الطاقة ما خلق أزمة في امدادات الغاز الطبيعي، خاصة بعد القرار الجزائري بتوقيف العمل بأنبوب نقل الطاقة المتوجهة لإسبانيا المار عبر المملكة المغربية على خلفية الازمة السياسية التي يرميها البلدين والتي افضت الى قطع الجزائر لعلاقتها الدبلوماسية مع المغرب، وتزامن ذلك مع الاعلان الذي اصدرته شركة نقل الطاقة الأوكرانية يوم الجمعة 1 اكتوبر 2021 في بيان رسمي، اذ صرحت فيه ان شركة غاز بروم اوقفت ضخ الغاز الى المجر عبر الاراضي الأوكرانية كما اكد هذا التصريح ببيان مشغل نقل الغاز الألماني غاسكاد

انخفاض ضخ الغاز عبر خط يمال-اروبا بمقدار اربع مرات مقارنة بالمعتاد، وبهذا حقق سعر النفط والغاز اعلى مستوياته منذ ثلاث سنوات (غازبروم، 2021) .

- **الحفاظ على مكانة الطاقة الروسية في الاسواق الاوروبية:** تحاول روسيا دائما تقديم نفسها للدول الاوروبية على انها المصدر الآمن للطاقة والشريك الطاقوي الامثل لها، حيث عملت منذ ظهور جائحة كوفيد -19 على تحسين علاقتها مع بعض الدول الاوروبية، وذلك بالتكفل بها عبر تقديم العون لها مستغلة عجز منظمة الاتحاد الاوروبي تقديم مساعدات كافية لكافة دولها، خاصة وانه روسيا ركزت في معوناتاها على الدول الاكثر تضررا على غرار ايطاليا واليونان بهدف استغلال تدهور العلاقات بين هذه الاخيرة والاتحاد الأوروبي، اذ يظهر جليا تداخل المساعدات الإنسانية مع أهداف استراتيجيتها الطاقوية في أوروبا، حيث عمدت روسيا على توظيف هذه الورقة للحفاظ على مصالحها الطاقوية وتعزيز التبعية الطاقوية لبعض الدول الاوروبية نحوها، ورغم حاجة روسيا بدورها لتلك المعونات والمواد لاسيما الطبية منها، إلا أنها فضلت تقديمها في شكل مساعدات إلى تلك الدول الأوروبية بغية توظيفها لخدمة اهدافها الخارجية.

سعيها منها لزيادة رصيد نفوذها في اوروبا، سارعت روسيا إلى إرسال طائرات محملة بالأجهزة والمواد الطبية، بالإضافة لتسخير أطبائها وخبرائها وباحثيها في علم الفيروسات لصالح العديد من الدول الأوروبية على غرار دول البلقان وايطاليا مستغلة حالة الاحباط الذي احاط بها نتيجة الخذلان الأوروبي لها، وشملت تلك المساعدات حتى الولايات المتحدة الأمريكية المنافس التقليدي لها، ورأى بعض الخبراء ذلك على انه خطوة روسية من اجل التقرب من الغرب وإقناعهم في نفس الوقت برفع العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها، على خلفية العديد من القضايا وأهمها إنشاء خط انابيب الغاز **North stream 2**، حيث قامت المؤسسة النرويجية **DET Norsk Veritas ; DNV GL ; Germanischer Lloyd** مع بداية العام 2021 برفض استكمال بناء خط أنابيب السيل الشمالي على خلفية العقوبات الأمريكية (بوضمون .الكس، 2021) .

وعلى النقيض من هذا القرار؛ وافقت ألمانيا على استكمال هذا المشروع بهدف مضاعفة كمية الغاز التي ستصل إليها وبأسعار منخفضة، حيث تم الإعلان عن هذا القرار من طرف السفير الروسي في ألمانيا نتشاييف **Nachayev**، متحديا بذلك الولايات المتحدة الأمريكية التي حاولت تعطيل المشروع عبر العقوبات المسلطة على روسيا.

نتيجة لذلك؛ أعلنت شركة غاز بروم الروسية عن استكمالها بناء خط انابيب نقل الغاز نورد ستريم منذ شهر سبتمبر 2021 رغم العراقيل التي واجهتها، ويصل طول الخط الذي يمر تحت سطح مياه بحر البلطيق الى 760 ميلا، اذ سيسمح هذا المشروع بنقل 55 مليار متر مكعب من الغاز سنويا من روسيا نحو ألمانيا، وفي حال وصوله لقدرته التشغيلية القصوى سيبلغ حجم الغاز الطبيعي التي ستزودها روسيا للقارة الاوربية بنحو 170 مليار متعب مكعب، ويظهر جليا سبب سعي روسيا وإلحاحها على ألمانيا في تسريع قبولها تشغيل هذا الخط وسماحها بتدفق الغاز فيه تزامنا مع أزمة الغاز التي تعيشها قارة أوروبا، اذ لن تجد روسيا فرصة افضل من هذه الفترة لتقديم نفسها على انها الدولة الوحيدة التي يمكنها تأمين مصادر الطاقة لأوروبا وإخراجها من أزمة الغاز التي تتخبط فيها، اذ قام نائب رئيس الوزراء الروسي "الكسندر نوفك" بمطالبة الطرف الألماني على بتسريع الموافقة على بدء تشغيل الخط لعلاج أزمة ارتفاع اسعار الغاز، وجاء هذا الطلب تأكيدا لما اعلنته الحكومة الروسية عن طريق المتحدث الرسمي باسم الرئاسة الروسية "ديميتري بيسكوف" **Dimitri Peskov** عقب نهاية استكمال تشييد الخط، والذي أكد بدوره بان تشغيل هذا الانبوب من شأنه موازنة اسعار الغاز الطبيعي في الاسواق الدولية لاحقا (حياة، 2021).

ان اغلب الخطوات الميدانية التي حققتها روسيا مؤخرا عبر تفعيل الاستراتيجية الطاقوية الثالثة، تدخل ضمن اهداف سياستها الخارجية في حقيقة الامر، اذ تسعى روسيا للحفاظ على مكانتها الريادية في اسواق الطاقة العالمية، اضافة الى هذا فان الاستراتيجية الطاقوية لعام 2035 اشارت الى اهداف اخرى على غرار، ضرورة تقليل الاثار البيئية لاستعمالات الطاقة والانبعاثات الكربونية، والعمل على تطوير انظمة طاقة متجددة **RES** ، وتجدد الإشارة إلا ان هذه الاهداف قد تبدو للوهلة الاولى متناقضة

وطموحات وإدراكات صانع القرار الروسي، الذي يركز على الزيادة الدائمة في الانتاج والتصدير لغرض رفع مستوى الإيرادات في اسواق روسيا سواء التقليدية او المستحدثة، عبر تبني نظام تسعير مخالف ومحفز لتشجيع المستهلكين الكبار التوجه نحو السوق الطاقوية الروسية دون سواها من الدول المنافسة (Yermakov & Vitaly, 2019, pp. 6-9).

2.3 تحديات المواجهة لاستراتيجية الطاقة الروسية 2035 في ظل جائحة كوفيد-19:

- عدم استقرار وتذبذب اسعار النفط في السوق الدولية:

ان فكرة سعر الطاقة هي الفكرة المهيمنة لفكر الأمن الطاقوي سواء للدول المستوردة أو المصدرة لها، حيث يتحكم فيه مجموعة من العوامل والمحددات تنحصر في العرض والطلب، فالنسبة للحديث عن فكرة العرض يقودنا إلى التمييز بين ثلاث فئات مهمة من بينها الفئة المنتجة بالفعل أو الدول المنتجة الكبرى للطاقة حيث تزيد قدرتها الإنتاجية تماشياً مع ارتفاع أسعار الطاقة او مع تزايد الطلب على الطاقة، أما الفئة الثانية تتكون من دول حديثة الإنتاج للنفط والغاز الذي يعتمد على الطاقة الصخرية حيث أن انتعاش إنتاجهم النفطي أدى إلى تراجع طلبهم على الطاقة وتحقيق اكتفائهم الذاتي ومنهم من اقتحم السوق العالمية للطاقة مثل الولايات المتحدة الأمريكية ما خلق زعزعة في أسعار الطاقة واثّر سلباً على الدول المنتجة منذ 2013 (مزيان، 2019، صفحة 119).

مع مطلع جانفي 2020 وتفشي فيروس كورونا المستجد وتحوله لجائحة، وبعد إقرار منظمة الصحة العالمية بخطورته في مارس 2020، اتجهت التوقعات العالمية إلى تأكيد أن تداعيات كوفيد-19 ستكون أقرب إلى تداعيات الكساد العظيم في ثلاثينيات القرن العشرين اذ ظهرت بدايته في الركود الاقتصادي حيث يمثل تباطؤ معدلات النمو أساس التأثير الاقتصادي للوباء، والنتيجة بالأساس عن تدهور معدلات العرض العام للسلع والخدمات مع تدهور الإنتاج والتبادل التجاري بسبب القيود المفروضة على الحركة.

ولم تكن الدول المصدرة للنفط عن منأى من هذه الانعكاسات التي ألحقتها الجائحة باقتصاداتها التي عانت الانكماش بسبب تراجع أسعار النفط (العربي، 2020، صفحة 75) إذ حذرت وكالة الطاقة

الدولية من أن الطلب العالمي على الطاقة سيشهد تراجعاً كبيراً يصل إلى 30%، خاصة مع حملة التدابير الوقائية التي اتخذتها أغلب دول العالم بما في ذلك دول أوروبا لمنع انتشار وانتقال العدوى، إذ عمدت هذه الأخيرة على إغلاق المرافق الاقتصادية والترفيهية وشل حركة السفر والمواصلات وتوقف جل الاستثمارات، ما نتج عنه تراجع استهلاك الطاقة والطلب عليها، ومع استمرار تدفق البترول إلى الأسواق الطاقوية نتج عنه تخمة أو فائض في الإنتاج، ما تسبب بانخفاض أسعار الطاقة.

لم تكن تأثيرات جائحة كوفيد - 19 السبب الرئيسي المؤثرة على انخفاض أسعار النفط فقط وإنما يرجع لأسباب أخرى سياسية أكثر ما هي اقتصادية وهو فشل منظمة الأوبك وروسيا مع بداية الازمة إلى التوصل لاتفاق بشأن خفض الإنتاج وخلق توازن بين العرض والطلب في سوق الطاقة، ما دفع بالسعودية إلى خفض أسعار النفط إلى ما دون 6 دولارات للبرميل ما نتج عنه انخفاض أسعار البترول في السوق العالمي ب 10 دولارات للبرميل ووصولها لحدود 20 دولار للبرميل ما سرع دخولها مع روسيا بحرب نفطية (عايش، 2020) كانت نتيجتها زيادة تهاوي أسعار النفط إذ وصلت في يوم 20 افريل 2020 إلى أدنى مستوياتها في تاريخ صناعة النفط، حيث سجل سعر خام غرب تكساس الوسيط تراجع ب نسبة 300% خلال تداولات ذلك اليوم، أي بتراجع ناقص 37 دولار للبرميل أي دون الصفر دولار، في ظل إغراق السوق العالمية بالنفط وامتناع الدول المستهلكة على شراءه بسبب ما تعانيه من ركود اقتصادي.

مع غياب القدرة على تخزين المنتجات النفطية خاصة أن أغلب منتجي النفط لا يملكون قدرة تخزينية كافية لإستعاب نفطهم الفائض عن الحاجة، سارعت الدول المنتجة إلى خلق ما يسمى بالسوق الفورية والسعر الفوري **sport prices**، ذلك للتخلص من إنتاجهم الذي لم يجد أي مستهلكاً، إلا أن الأسعار الفورية لا يمكن أن تتجاوز سعر 10 دولار أو يمكن أن تكون أقل من 5 دولارات، والسبب يرجع إلى أن تكلفة التخزين أعلى من سعر سلعة النفط بحد ذاته، في الوقت الذي يستحيل على الشركات والمؤسسات النفطية إيجاد آليات لتخزين النفط و توقيف إنتاجه واستخراجه سبب أن إعادة تشغيلها سيكون أكثر تكلفة، ولذلك أصبح من الأرخص على الشركات النفطية التخلص منه مجاناً أو القيام بتقديمه بإجراءات مالية لزيائنها مقابل تحملهم تكاليف الشحن والتخزين، التي تكلفهم خسائر أكبر مع

عدم وجود آلية لضبط سوق النفط، ما خلق منافسة بين المصدرين على أسواق الطاقة التي تحتوي على مخازن للطاقة خاصة الأوروبية التي تعتبر سوقا روسية ومنطقة نفوذ ل 70 % من صادراتها الطاقوية، حيث تمتلك دول أوروبا سعة تخزينية تقدر ب 100 مليار متر مكعب ما يسمح بمرونة أكبر لقبول أحجام مقارنة بالدول الأخرى (تقرير، 2020، الصفحات 1-8) .

فرغم ارتفاع اسعار الطاقة من جديد ووصولها الى أكثر من 84 دولار للبرميل الا ان فكرة عدم استقرار العرض والطلب غالبا ما تربك الدول المصدرة للطاقة خاصة روسيا وهذا راجع الى عدم التنبؤ بسعة الطلب على الطاقة في اسواقها خاصة مع رفض الدول الاوروبية ابرام معها عقود امداد الطاقة طويلة المدى التي تفرضها عليها باعتبارها موردا غير امن للطاقة وهذا بالرجوع الى العديد من المرات التي اقدمت فيها روسيا على قطع امداداتها الطاقوية عليها (غابروم، 2004).

ما يجعل دول اوروبا دائمة البحث عن امدادات طاقوية آمنة في مختلف الدول الحائزة على موارد الطاقة على غرار الولايات المتحدة الامريكية ، الجزائر خاصة مع امكانية وصول غاز نيجيريا عبر مشروع انبوب الغاز العابر للصحراء الذي قامت الجزائر ببعثه من جديد بعد تأجيله لمدة 20 سنة، وكل هذه المتغيرات يمكن ان تؤثر مستقبلا على حجم طلب الطاقة في الاسواق الأوروبية ، خاصة وان هذه الاخيرة اتهمت روسيا بانها السبب في هذه ازمة ندرة الغاز وارتفاع اسعاره في هذه الفترة خاصة وان روسيا تريد الضغط لبداية تشغيل انبوب الغاز "نورد ستريم 2".

- توجه الدول الاوروبية نحو الطاقات المتجددة:

وما زاد الأمور تعقيدا على روسيا أن بعض الدول الأوروبية لجأت إلى استعمال الطاقات المتجددة خاصة في فترة كوفيد -19 باعتبار ان الظروف المناخية أصبحت أكثر ملائمة حيث الرياح أقوى وفترات سطوع الشمس أطول بسبب تحسن المناخ على خلفية تراجع تدفق الغازات الدفينة ، حيث كشف تقرير منظمة **Ember** المختصة في متابعة تطور إنتاج الطاقة البديلة والكائن مقرها بلندن أن 27 دولة أوروبية تمكنت من إنتاج ما تحتاجه من الكهرباء بنسبة 40% من الطاقات البديلة المتمثلة في طاقات الرياح والشمس لتتجاوز بذلك ما يتم إنتاجه من الطاقات الأحفورية التي بلغت نسبتها 34% ، أين

تصدرت الدانمارك المرتبة الأولى بنسبة 64% والتي تطمح إلى وصولها 100% مع العام 2050 متبوعة بإيرلندا بنسبة 49% ثم ألمانيا بنسبة 42%، حيث تعتبر هذه الأخيرة المستورد الأكبر من حيث نسب وارداتها الطاقوية من روسيا، وبهذا فإن السوق الأوروبية أصبحت عن غنى من الطاقة الروسية في فترة العام الاول للجائحة خاصة وان عجلة اقتصادها متوقفة ما سبب تراجعاً في استهلاك الطاقة ، إذ أصدرت بعض الدول الأوروبية على غرار إيرلندا عدة قرارات تتضمن وقف منح والرخص الجديدة لاستخراج واستغلال الغاز إضافة إلى منع استيراد الغاز. (بوجعوط، 2020).

فرغم عدم اكتمال نجاح هذه السياسات في تحقيق الاكتفاء الذاتي للمدى الطويل للدول الأوروبية في ظل عودت نشاطها الاقتصادي، إلا أن وقوعها في أزمة الغاز وارتفاع أسعاره واستمرار الأزمة لتطال مادة البترول سيعيد من جديد سعى هذه الدول إلى إيجاد آليات جديدة لتطوير إنتاجها من الطاقة المتجددة ، حيث سبق وأن قدمت ثمان دول أوروبية (النمسا، استونيا، اليونان، لاتفيا، لوكسمبورغ، بولندا واسبانيا بقيادة ليتوانيا) إلى المفوضية الأوروبية **The European Commission -EC** مقترح تطلب فيه الاهتمام بتكنولوجيا الطاقة المتجددة وخاصة الشمسية وطاقة الرياح وطرق تخزين الطاقة، اين أكدت بأن هذا الاجراء ضروري لإعطاء دفعا قويا لاقتصاد الاتحاد الأوروبي.

كما تبع هذا الطلب رسالة وقعت عليها أكثر من 80 منظمة من قطاع الطاقة الشمسية في اوروبا تحث المفوضية على أن تجعل من هذه المؤسسات نواة للاتفاقية الأوروبية الخضراء خاصة في مجال الطاقة الشمسية وطاقة الرياح حيث من المتوقع أن يستثمر الاتحاد الأوروبي 2 تريليون دولار في الثلاثين سنة القادمة وذلك قصد تحقيق الحياد المناخي بحلول عام 2050 (العمارة، 2020) .

ان فترة جائحة كوفيد -19 كانت بمثابة فرصة لدول الاتحاد الأوروبي لتقدير حجم قدراتها في انتاج الطاقات المتجددة حتى وان لم تنجح في الفترة الحالية في تمديد نفسها بنصف الطاقة التي تستهلكها الا أن مجرد التفكير بمدى جاهزية واستعداد مؤسساتها وصناع قرار هذه الدول للتحويل للطاقات المتجددة فهو بمثابة اشكالية عويصة يجب على النظام الروسي تقدير الموقف والحذر منها.

- مخاطر نضوب المخزون النفطي مستقبلا:

تعتبر روسيا من أكبر المستهلكين للطاقة عالميا خاصة في ظل شاسعة مساحتها لأكثر من 17 مليون كم² والطبيعة المناخية الباردة للبلاد، فهي تستهلك لوحدها حوالي 22% من انتاج النفط، و53% من انتاج الغاز و 14% من انتاج الفحم، اذ قدر استهلاكها من النفط في سنة 2018 حوالي 3,925 مليون برميل يوميا، كما احتلت المرتبة الثانية كأكبر دولة مستهلكة للغاز في نفس السنة بمقدار 19,510 بليون متر مكعب، فهي تعتبر نسب جد كبيرة مقارنة بحجم انتاجها ومقارنة بالدول المستهلكة للطاقة ما تشكل تحديا واضحا للاقتصاد الوطني والامن الطاقوي، اذ تقابله بالأساس مشكلة نضوب المحروقات باعتبار ان المحروقات من الموارد الطاقوية الغير متجددة باعتبار أن تشكيلها يتطلب الملايين من السنين، والمعروض من هذه الطاقة في الطبيعة ثابت ومقدر في نسب الاحتياطات الكامنة لدى الدول، ولهذا فان استخراج الدولة لهذه الطاقات سواء لتوجيهها للاستهلاك المحلي أو التصدير الخارجي هي عبارة عن عملية استنزاف لاحتياطاتها المقدرة بشكل مباشر ما يسبب نقصانها وانخفاض مستوياتها خاصة إن لم ستخلفها بعمليات التنقيب والاستكشافات الناجحة ، والتي تعد حلا مؤقتا لتعويض ارتفاع معدلات الإنتاج الذي يرتبط بشكل أساسي بزيادة الاستهلاك وعدم وجود طاقات بديلة لها (حسن، 2020، الصفحات 1-2).

رغم ان روسيا من بين البلدان التي تحوي على احتياطي نفطي وغاز والذي يقدر ب 23.4 % من الاحتياط العالي للغاز ومن 10 الى 12% من الاحتياط العالمي للبترول ، الا أن مشكل نضوب الطاقة دائما مطروح لدى كافة الدول الدولية الطاقوية وبما في ذلك روسيا وخاصة وانها تعد من بين أهم الدول إنتاجا لهذه الموارد اضافة الى زيادتها للإنتاج فحسب بيانات وزارة الطاقة الروسية فان انتاج النفط ارتفع الى اعلى مستوياته في فترة ما بعد الاتحاد السوفييتي مسجلا بذلك 11.16 مليون برميل يوميا سنة 2018 ، بعدما سجلت 10.98 مليون برميل يوميا ،وهي نسبة مرشحة للارتفاع خاصة مع المشاريع الجديدة لنقل الطاقة الى اوروبا وآسيا والتنقيبات الجديدة التي استهدفت حقول غرب وشرق سيبيريا (سالم و نويوة، 2019) باعتبارها المورد الأساسي لها للعملة الصعبة حيث يساهم النفط ب 13% من الدخل القومي ، كما يشكل النفط والغاز 50% من عائداتها من العملة الصعبة.

4. خاتمة:

رغم التحديات التي فرضتها فترة جائحة كوفيد -19 إلا ان روسيا استطاعت بفضل استراتيجية الطاقة لسنة 2035 تجاوز التحديات ومواكبة التغيرات التي مست قطاع الطاقة على المستوى العالمي حيث ان ظهور كوفيد -19 لم يكن في حسابان أي دولة كانت فرغم ذلك وبفعل الرؤية المستقبلية لصناع القرار عبر استراتيجية الطاقة لسنة 2035 تمكنت روسيا من تجاوز هذه الازمة بأقل الاضرار مقارنة بالدول النفطية

الآخري إذ استطاعت بفضل مرونتها أن تتجاوز إلى حد بعيد هذه الآثار وذلك بالاستمرار على نفس مبادئ وأسس استراتيجية الطاقة حيث كانت ملائمة، ويظهر نجاحها في تجسيد اهم اهداف سياستها الطاقوية في:

- نجاحها في التوجه الى الاسواق الآسيوية عبر توسيع استثماراتها وصادراتها نحو الدول الآسيوية خاصة الصين التي عرفت انتعاشا اقتصاديا بعد تعافياها من الموجة الاولى للوباء وذلك عبر سياسة تسيل الغاز عن طريق شركة SNOVALAK ، اضافة الى تعزيز شركة غاز بروم للقاعدة الهيكلية لقنوات نقل الغاز عبر تجسيدها وتشغيل انابيب جديدة مثل انبوب قوة سيبيريا.

- نجاح روسيا في اثبات نفسها للمجتمع الدولي للمنافسين الاقتصاديين في مجال الطاقة على انها القوة الكبرى في مجال الطاقة وذلك بترسيخ نفسها كأحد اهم اللاعبين الأساسيين في سوق الطاقة العالمية. كما تعد استراتيجية الطاقة اهم وثائق التي تحقق الامن الطاقوي الروسي الذي يحقق بفضله الامن القومي الروسي.

ومن خلال ما عرض سابقا يمكن ان نقر بأن جائحة كوفيد 19 كانت بمثابة اختبار لمدى صلابة وقوة ومدى إمكانياتها تجاوز وتحدي اي أزمة مستقبلية حادة وخاصة وأن روسيا تتعرض دائما للعقوبات من طرف الدول الغربية خاصة الولايات المتحدة الأمريكية.

وبالآخير تخرج الدراسة بتوصيات مهمة:

- يجب على روسيا العمل بوثائق استراتيجية استثنائية خاصة بكل ازمة وذلك نظرا لاختلاف خصوصية كل ازمة عن الأخرى.
- ضرورة مواكبة روسيا للتكنولوجيات الطاقات المتجددة وذلك لتغطية الاستهلاك المحلي المتزايد قصد التقليل من استهلاك الطاقات الأحفورية خاصة الغاز.
- معلى روسيا مواكبة تطورات تكنولوجيات الطاقات المتجددة.
- ضرورة توجه روسيا لان تكون سوقا امنة للدول الأوروبية بهدف عدم خسارتها مستقبلا.

5. قائمة المراجع:

المؤلفات:

- احمد العربي. (2020). تداعيات الجائحة رؤى تحليلية ونقدية لتداعيات جائحة كورونا لعام 2020، كيف تقرأ التداعيات الجيواقتصادية لوباء كورونا على الشرق الاوسط. مصر: مكتبة الاسكندرية.

المقالات:

- الشاغل حسن. (20 جوان، 2020). اوجه التنافس بين روسيا ودول الخليج العربي على سوق الطاقة الدولية. ايام، صفحة 2.
- بوسكين سالم، و لخضر نويوة. (2019). نحو روسيا ما بعد النفط الاساليب والنتائج (دراسة خبرة). المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية، 41.40.
- تقرير. (29 افريل، 2020). كيف عصفت جائحة كورونا بأسعار النفط؟ التداعيات على الدول العربية. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 1-8.
- جلال خشيب. (2018). الجيوبوليتيكا الروسية. دورية رؤية تركية للأبحاث والدراسات (2)، الصفحات 97-121.
- مماس مزيان. (2019). تحديات اقتصاد الجزائر للمحروقات وسبل التغيير. المجلة الجزائرية للعلوم السياسية، 13، 119.

- نسيمه طويل، نويوة لخضر. (افريل، 2019). الامن الطاقوي الروسي مقارنة جيواقتصادية. مجلة العلوم القانونية والسياسية، 10(1)، الصفحات 504-519.

الرسائل والمذكرات الجامعية:

- رامي حميد. (2020). الاستراتيجية الامنية للاتحاد الاوروبي في ظل التهديدات الامنية الجديدة "فترة ما بعد الحرب الباردة". 397. الجزائر، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية قسم الدراسات الدولية: جامعة الجزائر.
- رسول محفوظ. (2017). الازمة الاوكرانية والامن الطاقوي الروسي الاوروبي في الفترة 2006-2016. كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية قسم الدراسات الامنية، الجزائر: جامعة الجزائر 3.
- علي مجدوب. (2016). الصراع الطاقوي بين روسيا واروبا بعد الحرب الباردة. 83-84. المدرسة العليا للعلوم السياسية، الجزائر.

مواقع الانترنت:

- ابراهيم الغيطاني. (20 افريل، 2020). اتفاق تحالف منظمة اوبك +على خفض انتاج النفط. مركز المستقبل للابحاث والدراسات المتقدمة. تاريخ الاسترداد 20 جانفي، 2021، من <https://futureuae.com>
- اميرة. العميرة. (17 جويلية، 2020). اوربا :دول اوربية تضغط لدعم التصنيع المحلي لتقنيات الطاقة المتجددة. سولاربيك. تاريخ الاسترداد 10 10، 2021، من <https://solarabic.com/news/2020>
- حسين حياة. (2021). روسيا تسعى لسرعة تشغيل نورد ستريم 2. تاريخ الاسترداد 11 10، 2021، من <https://attaqa.net>
- دون مؤلف. (2 مارس، 2020). متجاهلة كورونا صادرات النفط الروسي تندفق بانتظام الى اسيا. تاريخ الاسترداد 5 مارس، 2021، من العين الاخبارية: <https://amp/s/al-ain.com>

- عيسى شريف. (12 08, 2020). ترتيب الدول الاعلى في انتاج النفط يوميا على مدار 50 عاما. تاريخ الاسترداد 28 10, 2021، من <https://almalnews.com>
 - غازبروم. (1 10, 2021). غازبروم تعلق على تراجع امدادات الغاز عبر خط انابيب الغاز يامال. تاريخ الاسترداد 5 10, 2021، من <https://arabic.sputniknews.com>
 - غابروم. (29 4, 2004). تاريخ الاسترداد 10 10, 2014، من فرض مزيد من العقوبات قد يعطل صادرات الغاز الروسي الى اوروبا: <https://anbaomouscow.com>
 - مالميتشيف. دميتري بوزموني. اليكس. (جانفي, 2021). السيل الشمالي مشكلة التصديق. تاريخ الاسترداد 21 فيفري, 2021، من <https://arabic.rt.com>,
 - محمد عايش. (9 مارس, 2020). ثلاث اسباب لانهيار اسعار النفط. مجلة القدس العربي. تم الاسترداد من <https://www.alquds.co.uk>
 - هشام بوجعوط. (28 مارس, 2020). لأول مرة الطاقة البديلة تتفوق على الطاقة الاحفورية في اوروبا. تاريخ الاسترداد 2 جانفي, 2021، من www.aljazeera.net
- المراجع باللغة الاجنبية :
- Alexander, A., & Aleksei, B. (2019, 09 08). A Critical Review of Russia 's Energy strategy in the period until 2035. *international journal of economics and policy*, 95 /102
 - Catherine.Locatelli. (s.d.). les échanges gaziers entre la Russie et la Chine à l'aune de leur sécurité énergétique. *revue d'étude comparatives Est-Ouest*, 83- 90.

- Enrica Massalanin. (2020). Strategic Analysis on the Energy Security Measures of Russia. NATO ESCE COE , Lithuania.
- IESSU, I. d. (2003, 08 28). *Stratégie énergétique de la Russie pour la période jusqu' en 2020*. Consulté le 10 4, 2021, sur <https://www.energystrategy.ru/projects/ES28-08-2003>
- Institute, S. o. (2010). Energy strategy of Russia for the period up to 2030. MOSCOW: Public and business magazine "Energy Policy".
- Kuznetsova, E. V. (2015, september). Energy strategy of the Russian Federation. *Mediterranean journal of social sciences, Vol 06(05)*, P 161.
- Sergey, S. (2020, 06 2). Russia's Energy Strategy 2035:A breakthrough or another impasse? Eurasia Daily Monitor, 17(78), pp. 1-3.
- Yermakov, T., & Vitaly, M. (2019, 09). Russia s. *Energy strategey – 2035: Stuggling to Roman Relevant*, 6– 9. Retrieved 10 2, 2021